

ان كون الشيء معقولا ينظر فيه العقل ويصير وجوده ولا وجوده
غير كونه الله يعاقل فلا ينظر فيه من حيث ينظر فيها هو الله
لاننا ينظر به مثالا المعقل يعقل السموات بصورة في عقله ويكون
معقوله السماء لا ينظر في الصورة التي يعقل بها السماء بل يحكم
عليها بحكمه بل يعقل لان المعقول يتلك الصورة هو السماء هو
جوهرها ثم اذا نظر في تلك الصورة اي يحكم المعقول لا منظور اليها
لانه في النظر لا غيرهما وجداهما عرضا موجودا في محل هو عقله
ممكن الوجود وهكذا لا مكان هو كالة للعاقل لها مرفد الى المكان
في الوجوده كيف يعرض لما هيته ولا يتطرق كون الامكان
موجود او غير موجود او جوهر او عرضا او اجبالا ممكنا
ان ينظر في امكانه ووجوده او وجوبه لم يكن بذلك الاعتبار
شيء فان كان في محل هو العقل ممكنا في ذاته ووجوده غير هيته
واذا نظر في هذا فالامكان من حيث هو امكن الوجود صنف بكونه

موجودا

موجودا وممكنا واذا وصف بشئ من ذلك لا يكون مح امكانا بل
 يكون له امكان اخر وفي هذا اعتراف يكون امرا حقيقيا واعتبارا ^{هنا}
 لا محقق لمحيته هو العلم فلا يلزم قدم الحيولى وعن الشافى
 بالامكان صفة للتصور المستند الى الوجود الخارجى فاشئ خارج
 يكون متصورا فيكون موصوفا بالامكان وعن الثالث
 ان ذلك الغير محل الممكن واذا حل فيه الموصوف كان حلول امكا
 فيه اولى وعن الرابع ان امكان الحيولى بحسب ما هيتهما
 وهو امر حقيقى بمقتل عند انقسام اللهية الى وجودها والله
 نقيضه هو الاستعداد وهو استعداد وجود شئ فيكون موجودا
 قبل وجود ذلك الشئ ويحتاج الى محل لانه مح من اوضاع
 الكيف واعلم ان الجوابين الاولين فيهما اعتراف يكون الامكان
 ذهنا فلا يستدعى محقق الخارج وفيه ابطال الدليل الذى
 اعاب به عن الاستعداد عليه وجوابه عن الثالث ضعيف لان

حلول الشيء غيره لا يقتضي جواز حلوله في نفسه ذلك الذي قد ذكره
 الفيلسوف في فكره عنه وجوابه عن الرابع ضعيف ايضا لان الدليل
 القاطع يقتضي ثبوت الامكان الرابع في هذه اما الاستعداد في
 نفسه فان قالوا ان كل حدث فلا بد له سببه استعدادا في نفسه
 يوجد فيه كان هو نفس الرابع المستعمل الرابع في ان العالم لم
 يجب ان يكون انبىا قال مشكك العالم لا يجب كونه ابديا
 لان قبول المهيبة للعدم من لوازمها فكيف يكون ابديا وفيه
 الخضم ناشية فمن كيف الاعداد لان عدم الشيء اما في عدم
 او في عدمه وانتفاء شرا وفي الانتفاء ما يتبعه او لا او الضد يلزم
 المعكوف للعدم فم لا يفعل الشيء لا يعدم من الوجود وهو الضد
 ونحوه شبيهة باطله بان الواحد منا ونلزم الضد والعلية غير متوجهة
 الى المعلول اقول اتفق العقلاء على امكان عدم العالم نظرا الى
 قلة الامن جفاف من قدامه الا وابل القائلين بكونه وايضا ذلك

لثباته وكلامهم قد بان بطلانه ثم اختلفوا فذهب للخلق الا الكرام^ة
 والمجاهد الى ان العالم ليس واما بغيره ايضا على الدوام بل يمكن
 عدمه نظر الى الغير قالت الاول والكراميه انه يمنع عن
 نظر الله عنه ثم اختلف القائلون بكونه بغيره هو هو علم
 عقلا وسما قال ابو علي الجبائي والاشاعرة بالاول قال
 ابو حنيفة بالثاني ثم اختلفوا ايضا في كيفية الاعداد فقيل
 فثبت له الاشعة انه يعني بان الله تعالى لا يخلق لاهل
 التي يحتاج الجوهر الى وجودها وقال ابو بكر الباقلاني
 وتلك الاعراض هي الاكوان وقال في موضع اخر ان الله
 المتخاريفي بلا واسطة وبمثله قال محمود النخاط وقال
 ان الجوهر يحتاج من كل جنس من اجناس الاعراض الى نوع
 فاذا لم يخلق اى نوع كان العلم الجوهر وبمثله قال امام
 الحرمين وقال الكهبي ان لم يخلق البقا وهو عرض مقدم

المحرر وقال أبو الحذيل كما أنه قال له كن فكان كذلك يقول له
 ابن فيثق قال الجبائيل أن الله يخلق الغناء وهو عرض فيبقى
 جمع البواهر إلا أن أبا حاشم جعل الغناء واحداً وابعاً على
 جعل لكل جوهر غناءً وذلك الغناء يفي بالاشارة في ذلك **هو الغناء**
 المسموع واستدل المصنف على مطلوبه بأن العالم **مستند**
 فقد كانت ماهية منصفة باقدم ثم انصفت بالوجوب فكانت
 قابلاً لها وذلك من لوازم تلك الماهية **والا** كان عارضاً فيقتصر
 الماهية في قبوله الى قبول اخر فيتسم وإذا كان من لوازمها
 استقلال وجوب البقاء على تلك الماهية واعلم ان هذا يدل على
 جميع يمكن الرقيته على قدمه الا وابل ما على القائلين بالوجوب
 مستند الى الغير فلا لان العالم حال وجوب مستند الى الغير
 فيكون واجبا يعمو لا لما وجد وإذا كان واجبا به عالت الاشياء
 جازان بدون ذلك الوجوب بدوام الموش فالله ليس طريق الله

شأننا في هذا
ما فيه من غلط
عدم عليه

هذا بل ان يقال للوثر قائم مختلر العالم من حيث الماهية فلا
للعدم عليه بالنظر الي الغير انما يكون اذا كان للوثر موجبا
لا يستلزم في هذا في السمع اجمع الا وابل بان للوثر موجب
فيلزم بان كل قابل للعدم له حيولى فلو صح العدم عليها
تستلزم بان العدم بعد الوجود يستلزم ثبوت بعدية لاحقة
برهان عارض لمركبة قائمة بالجسم فلزم بقاء العالم حاله
والحقيقت انكم اجمع بان عدم العالم لا يمكن استناده الى ذاته
والا لكان متناوila الى الغير لان ذلك الغير اما وجودي
او عدمي والاولة اما مختلر او موجب لا جانزان يستلزمان
العدم لانه انما يكون انتفاء شرط وانتفاء علة والا لم يكن له
مدخل في ثبوت الاعدام لكن ذلك باطل لان شرط الوجود علة
موجودة فيكون الكلام في كيفية عدمه كالكلام في العالم والضم
مشروط للجوهر العرض فيكون محتاجا اليه كمن العرض محتاجا

لليوهر فيلزم الدور ولا حاشا ان يستند الى الوجوب لانه ليس باللا
 الضد فكيف محال واللازم الدوران حدوثه عند توقف
 على الاستفاد الاول فلو علل استفاد الاول به دارلان التضا
 حاصل من الجانبين وليس استفاد احدهما بالآخر اولى من العكس
 فان ان يتضامعا او يوجد امعا لكن استفاض محال لان التضا في
 نفى كل واحد منهما وجود الآخر فلو استفاض امعا لوجب امعا ووجودها
 محال الا لزم اجتماع الضدين لا يقال الحادث اولى لانه متعلق
 السبب فيكون اقوى ولانه حاله حدثه لو عدم لزم اجتماع
 الوجود والعدم فيه وهو محال ولانه جائز ان يكون اكثر حدوثا
 نجيب عن الاول بان الباقي متعلق السبب ايضا لا يمكنه ومن
 الثاني ان الحال يلزم لو قلنا انه يوجد الحادث ثم يعدم ونحن
 نقول ان الباقي يمنع الحادث من الظريما ومن
 الثالث ان اجتماع الامثال محال ولا يجوز ان يقدم بالفاضل

لأن الاعمى ان كان من وجوده الممكن ذلك الوجود عين محض
 والا كان الوجود عين العدم نفس طاق الناب انه يوجب فيرجع
 الى غير ان الصدق وان لم يكن وجوديا كان هو المضاف ان يقال فيقول
 استقارده الى المورث لا يفرق في العقل بين ان يقال لم يفعل وبين
 ان يقال فعل النفي ولا يقع التمايز في العدم انما يكون ثبوتية و
 الجواب عن الاولين ما ياتي من كون الفاعل قادرا وما تقدم من
 كون الامكان موصيا على ان ان القبلية والبعديّة من الصفات
 الاعتبارية لا يجب وجود موصيها كالممكن والامتناع ولا هما
 يلحقان الزمان فيلزم التمسك لان العدم يوصف بها والباري
 تعالى لا يتناول كانه وجوديين لا يفتقر الى قبلية وبعديّة اخرى
 ويقتضيه اجاب بعض المحققين عن الاول بان القطعية
 والبعديّة يلحقان الزمان لذاته ولما عليه بسببه فلا يمتنع
 وعن الثاني بان التمسك بصفة تصانف العدم بما لكت وجودها

في الذهن يدل على وجوده بمرور الوقت في الخارج وعن ثلث العقل
 اذا اعتبرهما قبلية ويمر به حصة لهما لكن ينقطع التمسك بالقطعة
 الاعتبار والاول ضعيف لانه العقل في بعض الموجودات حصول
 السبق والتأخر من غير زمان فلهذا لا يعقل في العدم والوجود
 كيف يصح ان يقي القضا المحققان الزمان لثلاثة اجزاء الزمان متساوية
 بل هي امور فرضية لا وجود لها الا بالافراض والتضاف بعضها
 بالتقديم دون بعض يقتضي وجودها فعلا فليس متساوية لثلاثة
 والثاني ضعيف لانه يقتضي لثبوت الحروف في الخارج
 اماثوقما في الذهن وهو محل الاعتناء والامكان مما يكون
 الذهن يلحقها بالعين وهو باطل لان الذهن يلحقها بالبعد مطلقا
 والثالث تسليم كونهما عقليين لا بد لان كل وجود معروفهما
 في الخارج اذا تعرضنا القليلات والبعديات لا بد التمسك به
 الرابع القضا شبهة باطلية بالواحد منا واعلم انه قد نقل عن

أكله عليه ان لم يوجد من الالفاظ لعدم فطره فمقتضى المشيخ عليهم
 هذا ذلك واجاب الشيخ ابو اسحاق بوجه اخر وهو عدم بطرأين
 الفصل والدرغين لازم لان انشاء الاول بعد الثاني وليس
 حاد وفيه الثاني محتاجا الى الاول وان كان لا ينفك عنه كما ان العلة
 لا ينفك عن المعلول وهي غير محتاجة اليه وحصول الرجحان
 من غير محج ليس بالزم لجواز ان يكون الحادث اقدم من كذا لا في
 وجه قوته وايضا فان الباقي حلقه للوجود العاقل والحادث حلقه
 للوجود والمضطر اقدم من الحافظ فيترجم الحادث سلفا لكن لم لا
 يعدم بالفاعل وما ذكره قضيل لازم قولنا لم يفعل حكمه بالاستمرار
 على ما كان ويعدم صدور شئ عن الفاعل قولنا فعل العدم
 حكمه بغيره العدم بعد ان لم يكن يصدر مرة فمن غايله قالوا
 واقع بالضرورة ولا استلزام في التماثل بين العدميات بانفسها
 الى وجودين او بانفساب احدهما دون الاخر وايضا فذكر

يقتضي ان لا يتقدم عدم ابطال الا يقول للجدد ان كان وجود
 لم يكن عديمًا وان كان عديمًا فهو محال لانه لا فرق بين قولنا
 لم يتجدد وشيخنا وبين قولنا لم يتجدد لعدم وجوده كان ذلك محال
 بالضرورة فكذلك ما قلناه في بعض المحققين انه ليس بمحال
 بل هو زيادة شك وتأكيد لقوله ان قوله الاعلام غير ممكن
 الا ببيان الضد او انتفاء الشرط وهو مذهب اكثر المتكلمين
 وفيه قطران الجواب بالمعارضة انما هو اضباب كلام الخصم
 ما علم بطلانه بالضرورة فيكون باطلا وليس فيه زيادة
 شك بل هو باطل كلام الخصم فلو ان كان يجوز ان تقدم بانتفاء
 الشرط والدور غير لازم لان دعوى ان الشرط لا يكون له ضم
 خايبا عن الجهة الجواب ان يكون الاجزاء والاعراض اجزاء
 او تقول الجوهر مشروط بمرض لا يبقى فاذا لم يفسده الله تعالى
 اشلى الجوهر وهو يكون الجوهر والمرض متلازمين وان لم يكن لا

حاجة الى الاخر المضافين في العلم بوجوب احد المتان زمان آخر
 الاخر تمال بعض المحققين هو لآء الكراميه يقولون ببقاء
 الاعراض فلا يرد عليهم ما ذكرتموه والاذن من غير الحاجة
 والتشيل بالمضافين غير صحيح لان اضافة كل واحد منهما محتاجة
 لذات الاخر ثم اجاب عن الدرس بانه اذا يلزم لو كان المحتاج
 اليه محتاجا الى المحتاج فيه محتاج فيه اليه وهذا ليس كذلك فان
 محتاج للعرض العرض لا يثبت لا عرض معين والعرض المقيد
 لا جسم بعينه فلا يلزم الدوراء قول قول الكراميه ببقاء العرض
 ليس يخرج عن الصلة وان ربطها فوهم بل الدليل ان يثبت
 هذه المسئلة يتوقف على استحالة البقاء على الاعراض فان
 ثبتت جميع الجواب الا فلا في الجواب عن الاضافتين ضعيف
 لان حاجة الاضافة الى عرض لا يفتضح حاجتها اليها
 مع التلازم وجوابه على دفع الدرس جيد المقصد الرابع

في الوجودات وفيه مسائل المسئلة الاولى قالت ان وجود
 نفس المعتبرة قال القول في الوجودات وجود الشيء نفس
 ذاته والآنم التمس وجب قيام الوجود بالعدم وكلاهما
 كمالا في اختلاف الناس في ذلك فذهب البصريون من
 المعتزلة المتأخرين من الاشاعرة الى ان وجود الممكنات غير
 عليها مستلزم بل هو قال ابو العباس البصري وابو الحسن
 الاشعري وجماعة من المتكلمين ان وجود كل شيء نفس
 حقيقه وقد اختلف المصنف هذا المذهب وقالت الاوائل ان
 الوجود مقبول بالتشكيك عن الوجودات وهو لا يملك
 على كل موجود وجود خاص ففي الممكنات ذلك الذي
 الخاص فان قيل في الواجب هو نفس الوجود واستدل المصنف
 بوجوبه في القول ان الوجود لو كان لا يدل على الوجود لم يكن
 على بعض الاستحالة ان يكون الشيء عين تقيده بل يكون
 شوقا

شيء يتلوه فيكون ثابتاً له بالذات عليه ضرورة مشتركة لغيره من
 الذاتيات في الميكنة وتخصيصه بالضرورة كذلك لا يتلوه من غير
 المختص فيكون ان يكون له ذلك الوجود وجوداً آخر يتسلسل في
 ان الوجود لو كان خاصاً بشيء فإما عاماً بالهوية ان لم يميز للوجود
 هو الوجود بالاحتمال لعدم الاستحالة ان يكون ذلك الهوية
 موجودة والا لزم اشتراط الشيء بنفسه لو كانت الهوية
 موجودة مرتين والكل محال وايضاً لو كان الوجود في العالم
 يكن الوجود الواحد واحداً بل وجودان كل منهما موجود
 يلزم ثبوت ما لا يتناهي اجتماع الاخرين باننا نعرف بين قولنا
 السواد سواد بين قولنا السواد موجود ولان الوجود لو كان
 نفس الهوية لم يتحقق الامكان السابق فلا يتحقق التاثير ولان
 ينقل للهوية وتشارك في وجوده حالاً في تصور الوجود في
 بخلاف الهيجر ولان الوجود مشترك ان يكون مقابلاً لوجود واحد في العالم

بما قلناه من عدم الاتصاف في التقيضين المنقسمين إلى الواجب
 والممكن والزمنا اعتقاده الفصوص صيادها وثبات اعتقاده فيكون
 لازما في الاستسلاط العلل والمعلولات وكان النفس فاعلا
 في طبيعة الفصل والحقيق عندي في هذا الباب ان الوجود لا يزيل
 في المضمون لا في الخارج وليس الوجود حالا في الهيئة حلول السواد
 في البسم وانما يكون الهيئة محلا له من حيث هو لا باعتبار الوجود
 ولا باعتبار عدمه ولا باعتبار عدمه او قلنا من حيث هو وهذا الحقيق
 يتصل بجميع الاشكالات الواردة من **المسئلة الثانية**
 فان لعدم ليس بشئ قالوا لعدم غير ذات في عدمه و
 العلم المادي والتميز حاصل في المستقبل الوجود وفيما يراعى
 هذا انه غير متحقق وان كان ممكنا اقول نعم ان كان المعتر له كانه
 يعقوب واي على سينوا وانه واي للسن النياط والبطني واي
 عيب الله وانه عيبا من عيب الوجود ان المعصومات المتكثرة
 قبل

قبل انقطاعها بالوجود فيكون يتخالف في الوجودات فيكون في الوجودات
 انها في نفسها فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 من كل فرع من تلك الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 كونه ذات وان اجتنابها في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 الى الخافى لعدم موصوفه في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 الا من يتجاش فان في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 يكونه موصوفه في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 يكونه موصوفه في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 وابو الحسن البصري من المعتزلة وابو الهذيل الملاح في الوجودات
 قالوا ان الوجودات في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 الاويل من الوجودات في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 مباحث المصنفين في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات
 ولا كثير من تعييف في الوجودات فيكون في الوجودات فيكون في الوجودات

الحا قبل الوجود ان الوجود يقتضي الماهية ولا يمكن اجتماع
الوجود والعدم فكذلك الماهية معها وهذه الدلالة يتمشى عند الشيخ
ابي اسحاق مضاف الرحمة الله اما عند فلا بل الذين يقولون
للهيات لو كانت ثابتة في العدم لكانت قد اشتكت فيه و
امتازت بخصوصياتها وما به الاشتراك غير ضايع الامتياز
ولا نفى بالوجود الا ذلك الثبوت والتحقق في الاعمال فيكون
موجودة حال عدمها وهو محقق احتضوا بان للعدم متميزا
متميزا ثابتا اما الصفري فلان معلوم ومرارا ومقدم ذلك
يميز عن غير المعلوم والاراد المقدر اما الكبري فلان المعقوبية
كون المعلومات مهيئات متميزة متحققة ونحن نعلم ان آيات
هذه الماهية من غير ما انما يكون بعد تحققها ايضا لكن متميز عن
المتنوع والامتناع تكون معلومة عن الناس بثبوتها فقيضه
الامكان بثبوتها فالممكن الموصوف ثابت والجواب ان ما
ذكره

ذكره من العلم والقياس حاصل في المستقيلات مع انها غير ثابتة
 وفي المركبات مع اعترافكم بكونها تنفيا بعضها وان كانت ممكنة
 في الإضافات والوجود نفسه فانه منصوص وليس بثابت في عدم
 وايضا لو كان يتعلق بالقدر والارادة ثابتا لم تحصل بالاصل
 ولا بطل كلامهم وقد سبق بين الامكان وهو المسئلة الثالثة
 في قيمة الوجود الى القديم والمحدث قالوا والوجود اما ان
 يكون الاول له وهو القديم او يكون وهو الحادث اقول
 اعلم ان الوجود دائما ان يكون مسبوقا بعدم او لا يكون
 والخلق هو القديم والاول هو المحدث ثم لما كان التسبق
 على خمسة معان سبق العلية والذات والرتبة والشراف
 والزمان وعلى سائر من زاده مستكملت هو هو قديم من على
 اليوم والاول والثالث والرابع لا يعقل ههنا فمعين الباقى
 للارادة فالسبق ان اخذنا الذات هو المحدث الثاني ذلك

لان الممكن لا يتحقق من ذاته الوجود بل من الغير وما لا بد
اسبق مما لا يرضى فالممكن سابق على الممكن باذاته وبقابلية
الذات وان اخذ بالزمان كان هو المحدث الزماني هو الذي
يسبق عدمه وجوده بالزمان الزمان لا يصح ان يكون محدثا
لهذا الاعتبار ان اخذ بالمعنى الاخير وهو المصطلح عليه بين
المفكرين دون الاولين فان تقدم يقابله بالمعنى المذكورة
المستقلة الرابعة في ان التقدم لا يستند الى التوحيات في التقدم
لا يستند الى الفاعل ان كان مختارا ويستند اليه ان كان
موجبا لقول الذي يصرح في ان كتب ان هذه المسئلة ما وقع فيها
الخلاف بين المسلمين والفلاسفة وليس كذلك لان المسلمين
جوزوا الاستناد القديري الى قديمه وجب لا يفضل بواستطاعة
القصد واحالوا استدلاله الى المختار لان المختار انما يفعل بواستطاعة
القصد وهو لا يتجه الى الوجود بل الى شئ معدوم والفلاسفة

٤٠
سلموا خذين في مناظرة بينهم في الحقيقة نعم المتكلمون لما
الطلوع الموجب لزمان يكون حادثا وايضا منعوا من كون
القدير يستحق مفعولا والا لا يخل جواز ذلك فالمناظرة لفظية
قال بعض المتكلمين كذا جمل من غير تراخي الخطابين لان
المتكلمين لم ينعوا القول بالفضل والمعلول فان السيد المتكلم
والجوابه زعموا ان العالمية القادرية والتحيزية والوجودية ^{جمله}
كانت الذات عليها في الازل مع تعليلها بالحالة اللازمة وزعمت
الكلاية ان عالمية الله تعالى وقادرية قديمتان مستندان
على العلم والقدرة وهو مذهب اكثر المشاعرة وزعم الجمهور
ان العالمية معللة بالذات واما الفلاسفة فانه لم ينفوا ^{اختار}
من الله تعالى واقول هذا ضعيف جدا لان لم نقل ان المتكلمين
نفوا المعللة والمعلول في كل صورة بل نفوه في العالم وان غير
مستند الى حجة فلا يرد تعليل ما ذكره بطل ولا اختيار الذي

انتهى الاول ليس هو الذي يثبت المتكفون بل الاختيار والتمسك
عليها بالاشتراك اللفظي المسئلة الخامسة في انضمام
الى الواجب والممكن قال والموجود امما ان يكون واجبا
او ممكنا اقول هذه قسمه ضرورية لان الموجود اما ان يكون
مستقبلا من الغير ولا يكون والا والواجب وانما في الممكن
واعلم ان الممكن يقال على اربعة معا بالاشتراك اللفظي العلم
وهو الذي يحكم فيه برفع احد الضورتين الخاص والعموم
حكم فيه برضاها معا والاخر وهو الذي يحكم فيه برفع الضورتين
كلها الثانية والشرطة والوقية والاستقبال هو الذي
اعتبر فيه رفع الضرورة بالنظر الى الاستقبال ومرادنا في
هذه القسمة هو الخاص والمفصلة حقيقية والاولى العامة
لكان المفصلة التي ذكرها الشيخ ابا حاق مانعة الخلو ولو
الاخص الاستقبالي لكانت مانعة الجمع قيل ههنا الوجوب

ظاير للوجود لا يشترط الثاني كون الأول قائما فقولنا موجب
 ولجب فقيدي فان لم يكن يتم ما مالر منه مع الاتقان بينها
 وجوب باطل لعدم تغل الفكاك الوجود من الوجوب بالعكس
 فكونه صفة وليست الملائمة من الطرفين لاستحالة التماسك
 ولا من الوجوده الا اشتراك الوجوب بين الوجودات
 ويلزم كون الوجوب معلولا ولا بالعكس لان الوجوب تمت
 متأخر فلا يكون عللة للوجود لا يقال الوجود حدى لا يقتض
 التأكيد الوجود ولان اللا وجوب المضمول على التمام على
 فالوجوب ثبوت اجاب بعض المحققين بان الوجود لو اشتراط
 بالتوا على التساوت بالاقضاء وليس كذلك وانما اشراكه
 بالتشكيك فكان كالتضاء نور الشمس لا يصار الاضغى بخلاف
 ضير من الانوار ولا يلزم من كون الوجوب لازما كونه معلولا
 مستلزم لعلته وعلته لازمة مثله مع استحالة كون المعدم عللة

لعلمه والحق ان الوجوب والامكان لا متناهيان في مقدارهما
 فيصير في العقل من استناد المنصولات الى موجود الخارجي
 وفي نفسها معلومات فاعلم ان شرط الاستناد المذكور والحققت
 بموجوبات في الخارج حتى يكون علمه لا من الشيء يستند اليها
 او معلولها بل من تصور زيد وان كان معلولاً من تصور فلان يكون
 علمه لزيد لا معلوله وكون الشيء ايضا في الخارج هو يكون بحيث
 لا يحمله عاقل يستند في وجود الخارجي يحصل في عقله معلول
 هو الوجوب واذا كان الوجوب سلبيا لا يلزم منه ان يكون
 هو وجود فان السلب هو سلب الشيء عن شيء وسلب الشيء
 عن وجوده لا يكون حمل العدم عليه وايضا ان كان الوجوب
 وله لا وجوب نقضين بمعنى يقتضيان جميع الاحتمالات والوجوب
 فلا يلزم ان يكون الوجود محسولا على الوجوب محسولا كلياً الا انه
 الحائزان يكون بعضهما هو وجوبه عندنا ايضا لان الممكن كما

والشع

المعتنع بقرضات الوجه المذكور والمعتنع عدوى ولا يجب ان
 يكون كل ما هو ممكن بالامكان العالم وجوده ديا بل بعضه
 وجودي وبعضه عدوى المسئلة السادسة في خواص
 الواجب لذاته قلنا قال خواص الواجب لذاته ان لا يكون
 وجوده بغيره والاتفاق للعالم حاله فرض عدم الغير

والا لكان محتاجا اليه والا يكون وجوده متزايدا
 عليه والا لزم الاستغناء او ما في الوجوب والامكان او
 لزم تاثيرا لعدم في الوجود ولكل حاله والا لصرح عدمه
 والا كان وجوده معتقدا في عدمه وجب عدمه فيا في الغير
 اقول قد ذكرنا المصريح للواجب خواص الاولى انه لا يجب بذله
 وبغيره صلا لان ما بالذات لا يرتفع بالرفع فاع انقضى وما بالغير
 يرتفع بالرفع فاعه فيلزم اجتماع النقيضين حاله فرض عدم الغير
 الثانية انه لا يتركب عن غيره والا لكان محتاجا اليه صريحه

احتياج المركب الى مفرداته واجزاؤه فيكون ممكنا مع فرض وجوده
 وان كان يكون واجبا بالذات ويخرج عما هيئته لا بالذات وجوبه
 نفسا هيئته وهو قول البواشي ومذهب ابي الحسين البجلي
 وابو الحسن الاشعري خلافا لأكثر المتكلمين والذليل على ذلك
 لو كان زائدا فاما ان يكون محتاجا الى المهيته او مستغنيا وان شافى
 باطل بالضرورة لانه لا يعقل استغناء الصفة عن المعد والاول
 يقتضي ان يكون ذلك الوجود ممكنا وهو محال وهذا كاف الا
 ان المصنف قسم القسم الثاني الى امرين زيادة في التوضيح هو
 ان يقال اذا كان الوجود ممكنا فلا بد له من موش فلما ان كان
 الموش شيئا غير الماحية وهو محال لانه يلزم منه احتياج
 واجب الوجود في وجوده لا غير وهو محال او نفس المهيته
 فان اشهد من وجوده ان المشرقة هي المهيته فهو محال
 وان يثبت هو معدوم لانه لا يثبت المعدوم في الوجود وهو

محال قيل عليه لا لانه من حيث هو كالمقابلة لان
 معلوم وما فيه غير معلوم لان الوجود ان مقتضى الوجود
 فاما كانه ليس هو جوده او وجوده مقتضى ما هو متاوان
 مقتضى هذه هو المطلوب وان لم يقتض شيئا لزم افتقار
 واجب الوجود في نجرته الى علة منفصلة واجاب بعض
 المحققين من الاول بان للوجود في الوجود لا يعقل ان يكون
 مدحيا والمهية من حيث هو هي انما يكون موجودا في ذاته
 متحد ومتم في الخارج فلا يكون في موش بخلاف المقابل الذي
 ليس متبادلا لتاثيره عن الشاف بان الوجود الخاص بغير
 معلوم والوجود العام المقول بالتشكيك زائد في المقولة
 وغير التاكيد المقول بالتشكيك على ما في ايدى اذا مقتضى شيئا
 لا يجب اطراف تاثيره كالتصور الحاصل من التضمن المقتضى لا
 الاقتضى بخلاف مفهوم من الاقوال ان مقتضى لا يهيم على كل هذه

تضيقة بل هيئة لان الواجب ثلاثة شكلا ويكون ممكنا واستدل المصنف
عنه بانها لو كانت غريبة اضع من ان يكون جليزا عليه فكان عليه واجب بها
فيكون وجوده متوقفا على عدم تلك العلة فيكون ممكنا وقهرا
واجبا هذا خلف وليس يجتهد لان عدم واجب هو وجود متمتع
لثلاثة لا غير وتجليد الامتناع بتقديم قوقض وجوده ما عدم
سبب عدم تعليل ما ثبت الشيء لذاته بطلا غير خافته
المستلزات التابعة في خواص الممكن لذاته من قال خواص
الممكن لذاته ان لا يوجد احد طرفيه الا بامر منفصل والا
يكون احاطا طرفين بولي به والحاجة الى الموثق من الامكان
لا من العدد وقد اقول لما ذكر خواص الواجب شرع في خواص
الممكن وقد ذكر منها ثلثا الاول ان لا يوجد احد طرفيه
ام لا وجود او عدم الانسية يتفارقة عن ذاته منفصلة عنه
لان ثلثها لا ذلك نعم احد الامرين اما استغناءها باطل بالضرورة

او ان مقارعة الى علمه هي ذاته ومن حاله الان العلم مستطرد من ظهور
 كان الشيء علمه في نفسه لنزح نفسه على نفسه وفي ذلك يظهر
 بالضرورة الثانية لا يعقل ان يكون احدا الطرفين اولى
 به من الآخر لانه مع تلك الاولوية ان امكن وقوع الطرفين
 اللزجوج فلو فرض في وقت فتم تخصيص احدهما وقتا في وقوع
 احدا الطرفين وفي الآخر من جميع من غير مرجح هو حاله وان لم
 يمكن ذلك كان وجوبه بالا امكانا قال بعض المحققين هذا
 يقتضي نفى الاولوية مطلقا وقابل ان يقول الطرف الاول
 يكون اكثر وقوا او شد عند الوقوع او اقل شرطا للوقوع قد
 قيل في مرجحات العدم في الوجو قلت الغير المقارنة كالصوت في
 الحركة ان العدم ولو لم يكن اولى به الجارية فيها البطلان والجمي
 عنه بان كل ما في الممكن لذاته لا في المتنوع بغيره وبقاء الغير
 المقارنة متنوع بغيره واقل ليس المراد وقوع الاشخاص في وقت

وأما ما قيل من أن كل شيء لا يقع الشك في الواحد في أنه متعقل
لأن ذلك الوقوع واجب مستند إلى علة ولاشك في الواقع لا
قد شرط وقوعه وإن جميع ذلك مستفاد من الخارج بل
المراد بذلك الترجيح الذي لا ينتهي إلى طرف الوجوب أو تناف
المستند إلى ذات الممكن وليس المراد نفى الأولوية مطلقا
لأن الحلول المستند إلى علة مركبة يكون وجوده أول عند وجود
بعض أجزاء العلة من وجوده عند عدم الجميع إلا أن الشك في
الامكان علة الحاجة إلى المؤثر فذلك حكم قد وقع الخلاف
فيه فإن جماعة من الناس ذهبوا إلى علة الحاجة هي المؤثر
وهم قد علموا المتكلمين المتأخرون منهم والأولئك فافهموا قالوا
علة الحاجة هي الامكان وهو الحق عند أي وجهين الأول
القول أن العقل مع فرض كون الشيء مكنيا يطلب العلة في جميع
أبعاد طرفيه على الأخرى أن لم يتصور شيئا آخر أو وجوده وجوب
الحادث

٢٥
 الخواص لم يستغاثه الشكوك من الخواص حركاتها في وجودها
 بالعدم فهو صفة له والصفات متأخر بالطلع عن الموصوفات
 وهو متأخر من قائله من هذه بالذات متأخر المطلق عن المدة
 وتأخر الموصوفات من احتياج الاشياء في الوجود بالطلع و
 الاحتياج من حلقه بالذات فكان المدة متأخر من المدة
 براتب قبل الامكان صفة الممكن فهو متأخر منه الممكن متأخر
 من ثلثي المتأخر من الاحتياج المتأخر من حلقه والجواب المذكور في
 قولكم الممكن متأخر من التغير فاما وجوده او عدمه وليس
 الامكان متأخر عنها المقصد الثاني في اثبات الصانع تعالى في
 توحيد واحكام صفاته وفيه مسائل الاول في اثباته قال القائل
 في اثبات الصانع وتوحيده واحكام صفاته وثبوت حده غير واجب
 بثبوت ماله لان ممكنه لا يتقدم موثرا قول هذا حق غاية القبول
 في علمه انكلام واستدل المصنف عليه بطريقه ابراهيم الخليل عليه

وتقرىحان العالم حدوثه وكل حدث فله حدوث أم لا فنرى وقد
 تقدمت وأما الكبرى فإذن كل حدث ممكن وكل ممكن فله موش
 أما الصغرى فلا نال للحدث قد اتصفت فانه يصحقي الوجود و
 العدم يصحقي قابلية هما بالضرورة ولا نفى بالممكن لاهذا وما
 الكبرى فضرورة وقد تقدمت اذا ثبت هذا فنقول الموش ان
 كان ممكن افتراضا موشا فاما ان يتصور وهو مح لما تقدم او
 يد وهو باطل بالضرورة عند قوم ولا ندر يلزم تقدم الشئ
 على نفسه او يلزم الى الواجب لذاته وهو العدم فان قيل العدم
 نفى محض فلا يصح الحكم عليه بالقبول سلنا لكن يجوز ان يكون
 المميتة واجبة العدم حين العدم واجبة الوجود حين الوجود
 فلا يلزم الامكان كمال الحدث بشرط الحدث لا يجوز في العقل
 فرض تقدمه لاول الاول والآخر صحة كون الحادث بشرط
 الحدث انما ياهف فاصحة وجود بذاته فقبها هو متنع ثم

١٦
 انقلب واجبا سلمنا لكن الامكان باطل لان الوجود ان كان
 نفس الالهية كان قولنا السواد يصح وجوده وعده بمنزلة قولنا
 الموجود يصح وجوده وعده والقضية الاولى باطلة والا
 لكان الامكان منسوب الى شئ واحد واصناف الوجود با
 لوجود والثانية كذلك لان القابل مع المقبول والعدم لا يجتمع
 الالهية وان كان الوجود لا يدل على كان معناه ان للعدم يصح ان
 يكون موجبا وهو باطل لما يتيقن من استحالة اجتماع القابل
 والمقبول هنا وان الالهية اتمام وجوده في واجبة او معدومة
 فهو مستغنى فلا امكان والجواب عن الاول ان الحكم عليه
 الالهية للعقولة وذلك لان العقل الالهية من غير ان يفرض سها
 وجودا وعدما ويقول ذلك الالهية ان يكون مع الوجود التام
 ويمكن ان لا يكون عن الثاني ان الالهية من غير اعتبار القدرين
 ممكنة وهو المطلوب يلزم من جهة اخرى

لأنه توهمين وقت الحدوث معلوف ^{بشيء}

أي محتجج بكونه قيل صحة بدليته ومع قوله عدم ملك

يكن أن يكون له بدلية أخرى قبلها ولا يلزم من ذلك

حيزه بل المراد به أن الصحة التي له ذلك تدرسية وعن ذلك

أن القابل يكون الوجود نفس الهيئة ^{بشيء} يدعى بالشئ يصبح

أن يكون موجوباً لوجود ما انجز الممكن بعد ما يسمى

بحدوثه ذلك الشئ ويصح أن ذلك الشئ معدوم مطلقاً

فقول بأن ياد لا ^{يصح} أن يتصف بالوجود وهو

معدوم وعن الرابع أن ذلك الموجوب والاعتناع ضروريان

المطلوب لإحضان بعد حصول المنتسب اليه يوزان في الامكان

اليسبق المسئلة الثانية في أنه تعالى فامرأته والصانع قاده

مختلف الإنزيم قدم العالم بقديم موجب ^{جس} بعد العالم بما فاعل أو

الموجب مستفاد المبطلات من الشرع وهو كاف والقبح بعدم

بقائه

لأن

بما لا يتصور لو فرضنا حاققاً في الحقيقة عدم الأمور الماضية
ولا وجودها إلا في الذهن أقول لما البتة الذات شرع في
الصفات وبدل لم يبق من مضمون القادر عنه المتكاملين هو الذي
يخرج منه أن يفعل وإن لا يفعل والدليل عليه أن العالم محتمل
فوقه أن كان محتملاً فهو المطلوب وإن كان موجباً كان عاماً
نفسه وإن كان قد يكون توقف تأثيره على شرط حادث
نفسه لو على شرط تقديم أو لم يتوقف لزوم قدم العالم وإن
وجود العلة بمسبب وجود للمنفات قيل لم لا يكون المورث محتملاً
فهو المطلوب وإن كان ممكناً ومطلوباً واجبة له فلا يلزم ما ذكرتم
من التاثير مسبقاً لكن يقاوم القادريه
هناك المستحيل لايجاد للوجود وإن تم فرضه لزم بغيره عدم القديم
معلوماً لكن لم يكونوا المورثين متوجهاً بلزم القدم فكذا القدم أن كان
ممكن الترتيب وإن كان مستقيماً لم يلزم وقوعه تقدم الترتيب

لان لا يترتب فيه القابل سلنا لكن الممكنة من الطرفين
يتجمل حصولها حال حصول عدم الوجوبه وامتناع الآخر
وتجمله لان الحصول في الاستيقار الممتنع في الحالة يكون
مقدرا سلنا لكن الترك غير مقلد لكونه فضايا فلا يصح
نفسه في القائم بآية بنسبى ممكنه الفعل والترك والوجوب عن
الاول ان نفى الوسط معلوم بالا جماع ومثل هذه ممكن الا ^{لال} لا
فلا يكون دورا وهذا كاف في نفى الواسطه او نقول بالواسطه
ممكنه لاستحالة تعدد الواجب لانه نفى من جعله حاسما
الله تعالى وثبوت واسطه بين وجود الله تعالى ووجود ما
سواه غير معقول عن الشاؤ ان الصدق صفة حقيقة بل
الاضافة الى مقتد ومن اخذوا وحيد المقدور عيوت ^{بالله}
الاضافة لا الصدق الذات الاضافة انما يتحقق في الذهن
لاستحالة التسويع من الثالث ان القدم مستحيل على تقدير

الاختيار

الاختيل فمكن على تقديره لا يجاب سلك الفكر الاستقبال مستند

الى الامر فكان يلزم ان يوجد قبل ان وجد هو حاله ومن
الراجع ان يمكن حاصل قبل الفعل بمعنى انه الان من ^{الفعل} ايقاع
في قانية وحاصله ان الوقوع في الاستقبال بجامع

القال من القاسم ان القادر هو الذي يصح ان ^{يفعل}
وان لا يفعل لانه يفعل التراه الاعتد من يقول انه وجودي
المسئلة الثالثة قال وهو عالم لوقوع

الافعال الحكمة منه والمحدث والزبور عالمان ولان المحدث
ان كان بفعله هو قبله عالم والا كان قد يما وسنطارة

اتفق انش العقل على انه عقل عالم والاميل عليه انه فقال
فعل الافعال الحكمة التقه وكل من كان ذلك للعقل عالم ^{الوضوح}
محسوس والكبرى بدعية كان قيل الكبرى منقوضة بان
المسئلة الذي يخرج عنها الاذكياء او با

عند فعل غير من اضالها بمكروها غير المكين لان قولهم فيه
 فهو مغاير للفظ قوله لا امر قلوبا فاعل وهو محال لان نسبة
 القابل بالامكان والفاعل بالوجوب ولان العلم ان لم يكن
 صفة كمال كانت الله تعالى متزجعا وان كان صفة كمال كان
 الله مستفيدا للجواب عن الاول ان ان يجوز المحذور على ما
 ان كنا بصدر الفعل ضمها واقا القائلون بان لا موشى الا الله
 تعالى فلا يتحقق على اصنام ولا نالو فرضنا ان الله تعالى احسن
 فعل غير من ذلك الصير كان قد يالزم ثبوت قد يمين هو
 على ما سياتى وان كان محذورا كان من فعله تعالى فيكون
 عالما بالصحة ومن الثاني ان الحال يلزم لو اقتضت نسبة
 القابل بالامكان الى ما لا منافى الوجوب اعترض بعض
 المحققين بان مرادهم ان الفعل مع فاعله يجب ومع قابله
 يجب ومع قابله لا يجب على ما يمكن بالبراه الواجب فكيف

الواجب

الواجب ثم احياء بيان المخبر ما فيه
 بين شيئين يقتضي كل واحد منهما صفة
 هي الاصله فالفاعل المقابل لقول هذا بناء على ان العلم بضافه
 وان وجودها في الخارج وان الله تعالى مستعبد
 من غير صفة وبكل شكل وعن الثالث ان الذات الناقصة
 يتكامل بغيرها اما الكاملة بذاتها فان صفتها كاملة بكمالاتها
 له المسئلة الرابعة فان اتفق على قال قال وهو معنى
 طير صدور الفعل وبينه اقول اختلف الناس
 في معنى كونه مع جميع القاطن على شوقه فالذي اختاره ابو
 الحسين وهو ان لا يلائم ان معنى الذي لا يستحيل ان يكون قادراً
 علما وان لا يدل على انتقاله الى بالحق القول انه قادر على ان يكون
 حيا بالتمرد المسئلة الخامسة في انتقاله بجميع حيزه قال
 وهو جميع بصيراي يعلم ما نسمعه وبصره وادعاء امر لا بد له

تحتها يفعل غير من افعالها عكسها غير الذي كان العلم نفسه
 فهو مفادير للفتن قوله لا اعتدلا فاعلا وهو محال لان نسبة
 القابل بالامكان والفاعل بالوجوب ولان العلم ان لم يكن
 صفة كمال كان الله تعالى متراجعا وان كان صفة كمال كان
 الله مستقيما والجواب عن الاول ان الزبور في الحديث على ما
 ان كنا نصدر الفعل منهما واتما القائلون بان لا موشى الا الله
 تعالى فلا يتفق مع اصلم ولا يوافقنا ان الله تعالى احسن
 فعل غير ذلك الغير ان كان قد يمانم شوات قد يمانم هو
 على ما سياتي وان كان محدثا كان من فعله تعالى فيكون
 عالما بالحق وقوة عن الثاني ان المعال يلزموا يقدرت نسبة
 القابل بالامكان لخاله فلا منافى الوجوب اعترض بعض
 المحققين بان مرادهم ان الفعل مع فاعله يجب ومع قابله
 يجب ومع قابله لا يجب فلا يمكن بان الله الواجب فكيف

الواجب

الواجب ثم احبا ببيان الاخر ما فيه

بين شيئين يقتضي كل واحد منهما صفة
 هي الاصلية فالفاعل القابل لقول هذا بناء على ان العلم بخاصة
 وان وجوده لخلق الخارج وان الله تعالى مستعبد
 من غير صفة والكل مشكل وعن الثالث ان الثالث الناقصة
 يتكلم بغيرها اما الكاملة بقا فان صفاتها كاملة بكمالاتها
 له المسئلة الرابعة وان المتعجبى قال قال وهو معنى
 عليه عدم الفعل وبينه اقول اختلف الناس
 في معنى كونه مع جميع الفاعل على ثبوته فالذي اختاره ابو
 الحسين وهو الاول ان معناه الذي لا يستحيل ان يكون قاصدا
 علما والى ان انتقاله الى المعنى الاول انه قادر على ان يكون
 حيا بالتموه المسئلة الخامسة في انتقاله سمع جميع قال
 وهو سمع بصري يعلم ما نسمعه ونصير وادعاء امر لا بد على

العلم لا ملق الا من الشاهد ومعرفة القواسم فكيف مسمعا بيا
 والاختصاص على المشاركة في الحقيقة وعدم الافة لا يعنى ما ذكرنا
 لان جميعه بمخالفة لحياتنا فلا يلزم الاشتراك في كل حكم فحياتنا
 معصية للشهوة دون حيوته اقول انفق المثلون على انه
 تعالى سميع بصير اختلاف في معناه فذهب شيخنا ابو
 اسحاق المعالي الى معناه انه عالم بما يسمع ويبصر وذهب شيخنا
 الرضوي رحمه الله الى ان التسمع والبصير من كان على صفة خلقها
 مختصة به صرح ان يبصر البصر ويسمع السمع والوجود
 السامع للبصر هو المدرك للمسموع والبصر في الاول تعالى
 سميع لا سامع مبصر

قد عرفت والدليل على انه تعالى سميع بصير ما يليق
 فهم على كل معلوم والسمع حاجج السيد بان الادراك
 الشاهد قلنا في الغائب اما الاولى فلا تاخذ بفرقه ضرورية

بين حالنا عند فتح العين وعند الغمض مع وجود العلم في
 التأثير ولا يجوز أن يكون المرجح بين الزايد إلى
 تأثير الحاسة لأن الانطباع على الاستطاعة انطباع العظم
 في الصغير فلا بد من الزايد هو لذلك ولما الثانية فلا
 للصح هو كون الواحد حيا ^{مدركا} وهو ثابت
 في حقه قل فثبت الدار وهو الاله والحققت ^{الاشارة}
 على الزايد بانه تعالى هو الذي يجمع الصافه بالتشبع والبهر
 فلا يرتفع بها الكون متصفا بفضلاها وضد حوائض وهو
 على الله تعالى حال والجواب عن الاول ادعاء الزايد المستغنى
 من انشا كل كنه مدركه الحواسر هي مستغنية عن الله تع
 فلا يتم الامتياز وعلى الوجه على الاشتراك في القيمة وعدم ^{ال}
 ضعيفا لان عدم الافة عدى فلا يجمع التعليل به فلم يبق
 الحلة الا ان يكون الواحد مناخيا حساسا وذلك لا يمكن اثبا

في حقه تعالى عما يفترون واليه اشار بقوله ساد ذنوا ايضا متينا
تعالى بحالفة حيوتنا فلا يلزم اذا كانت حياتنا مصحوبة
لشيء كون حيوتنا مع كون ذلك فان حيرتنا مصحوبة بالعمل بشيء
وغيرها مما يمتنع شئنا في حقه تعالى وبه يظهر الجواب عن الشك
وايضاً يلزم من حصول المصحح حصول الصحة لو كانت اللهية قائمة
وقوله كل شيء يصح انضافه بالسمع والبصر باطل اكثر من
الجواهر كالديار عليها الامر والافعال

ان يكون المصنف هو الميوه وليس
صحة الانصاف بالضد الاخر فان
اعني السواد والبياض ولا يجب انصافه باحد ما سلمنا لكن لا
تسلم ان ضد ما نص في حقه تعالى وليس اذا كان الشئ نصا
وخصا يكون انصاف حقه تعالى سلمنا لكن مستغاله التقصير عليه
مستفادة من الاجماع ومعرفة كون الاجماع صحة مستفادة من
المادة

آيات غير قطعية الدلالة فالنكت بالآيات الدالة على كونه تعالى
 سميعا بصيرا والى المسئلة السادسة في انه تعالى يريد

قال وهو يريد ان يعلم للصليحة علمه الى ايجاد

على ذلك الاذن الشاهد وهو ثابت غايبا

المريد ان كان لذات او المعنى القديم او الحاد مضمونه او في الصفا

الكا في محضه باطل بالمتافاة تلك الهيته وبما سطر به المعلق

القديم وبما سطر به حديثه وبما سطر به قيام الارادة بالعباد و

لوجوب مجموع حكم الارادة الى الحق وبما سطر به حلول عرض لافي

محرو وتقدير الافعال تاخيرها وامر عباد وقضية وعقاب الله

الاخرة الى غير ذلك مكنى فيه الداعي واذا قام له وجد سميا

اقول اتفق المسلمون على كونه تعالى مريد او اختلوا في معناه

فالذي ذهب اليه الشيخ ابو اسحاق رحمه الله ان المراد به ارادة

عالم بما في الفعل من المصلحة الداعية الى الاجاد وتبعه على ذلك

ابو الحسين الصوري فجعل الارادة هي الذي نفع من العلم قلت
 الاستغرة ان لا تصفتنا زيادة على العلم وهو اختيار ابو حنيفة
 الدليل على كونه تعالى مريدا انه قد خص بعض المقدورات و
 بالاجادة دون بعض مع تساوي النسبة فلا بد من مرجع عن
 القدرة المتساوية اما ان لا يدل دليل على اثبات
 والقياس على المشاهدة ضيف لانا انما احتضنا الى صفة اخرى
 لاجل الزد والحاصل لنا عند ايقاع افعالنا ما الواجب تعالى
 عليه الزد فلا يفتقر الى مزيد على علمه بالمصلحة
 اخرج المشبهة تعالى اخص بعض الاوقات بالاجادة فيه
 دون بعض مع امكان التقدم والتأخر فلا بد من الارادة الزا
 على القدرة التي تشاهد الاجادة لا غير العلم المتابع ولا بد من
 اذني واخبره لا يصح الامع الارادة اذ صيغة الامر قد
 والتقدير لا يزا به الخبر ولانه تعالى ما قبل

الكفار فيعلمهم والاعدام المستحق فقال هذه لا تنفصل عن
 الظلم لا بل أرادوا اعتراض عليهم المص ايوامصاق فقال هذه الوجه
 انما يدل على انهم اقاموا على الزايد فلام استدلالهم على نفي الزايد
 فظلم لو كانت الارادة زائدة لكانت اما ذاتية او يكون مرتبطا بآلة
 قديمة او حادثه والكل باطل اما الاول فلا نه لو كان مرتبطا لكان
 وذاته متساوية الذب على كل المرات والمكروهات فلا يختص بعضها
 دون بعض فيكون الشيء الواحد المراد لزيد المكروه لغيره مراد او
 مكروه او اما الثاني فظلم انه عند الكلام على المعاني واما الثالث فلا
 قلت الارادة اما ان يكون حاله في ذاته او في غيره او لا في كل ولا في
 باطل لا يستفاد انه يكون محلا للموافقات والتكليف باطل والا لازم قد مر
 المحل لان كل حادث مصفر للضرورة فلو كان محلا لحادثا لا افتقر الى
 ارادة محدثة فتفقد كل محله لغرضه ونسبه ولانه ان كان خيا
 يعقل حوله الارادة في الافتقار حاله بينه والثالث با

لأن العرض لا يقسم بنفسه ويعلم اختصاصه تعالى
 التجرّد اشتراك في عددي المتبادلة السابقة فائدة تعالى تكلم
 قال وهو متكلم واستقلقه من السمع ومعناه انه فاعل الكلام
 لأنه في اللغة كذلك والالزم ان يقال والصدق
 قيل نعم بكلام النفس باطل لأننا لا نقلبه ولا نتجرّد وايضا هو
 متابع متوالين مع فكيف ثبت قدمه . اتفق الناس على
 كونه تعالى متكلما واختلّفوا في معناه فالنبي ذهب اليه الاعتدال
 والمعتزلة كافة ان معناه انه تعالى اوجد حروفا واصواتا وله
 على بيان مخصوصة في اجسام مخصوصة والاشاعر انبتوا في
 قائما بالنفس بجميع كلاما والله تعالى منصف به وهو قد يم
 واحد وعرفوا بجوار ما قالوا للمعتزلة الا لقمه فارتجوا في
 تسمية من فعل الكلام متكلما بل جعلوه اسما لمن قام به الكلام
 والمعتزلة انكروا للفقهاء الاربعة التي ذهب اليها الاشاعرة

والذي

والدليل على كونه تعالى متكلما وكلمة متقوسى تكميلا لا يوجب هذه
اثبات الكلام وهو دور لا ينقول انه اثبات مطلق الكلام
فانه تعالى باثباته على من حيث انه مستند الى الله تعالى
لا من حيث ان الرسول عليه السلام خبر به وصدق الرسول
عليه السلام لا يتوقف على اثبات الكلام واستبدال الشيخ ابو
اسحاق المصنف رحمه الله على تفسيره باطلاق اللفظة فالحق
يقولون بكلمة الحق على لسان المصروع فيسندون الكلام الى
فعل لا الى من قام به وكذلك الصوت القائم بالصوت بالهواء
فانه ينسب الى فاعل الكلام لا الى وهو الهواء من قام الصدى
به ثم ابطال قول الاشاعرة بان ذلك المعنى غير متصور بالعقل
ولا مدرك بالحواس الباطل والظاهر وما يصح الحكم عليه
بالشبهة والافتراء واستبدال ما يبطل القدم بان القدم
بان الكلام المعقول مركب من اجزاء متواليه متشابهة لا يوجب

الحق مع السابق فكل جزء لا من حادثه وكذا كل سابق لانه انما
 سبقه عليه زمان فناء واحتمت به شاعره بان مقيته الطلب
 معقوله تكلل احد وهي غير الامارة لان الانسان قد يلزم بالايدي
 كالسيد المذموم عبد طلب الاقامة عنده عند السلطان بالتحلف
 عن احواله للزيل للواخذ فلذلك المعنى يحسن تسميه كلاما
 ولان اهل الفقه تصوروا هذا المعنى الكلام لفي القواعد كما جعل
 النسان على القواعد ليقول كقول عمر بن الخطاب في نفسه كلاما
 واحتجوا على المقام الثاني بانه تعالى في جميع الصفات بالكلية فيصف
 به والا تصف بضته وهو نقص ولان افعال العباد مترددة ^{بين}
 المحل والاباحه والندب والوجوب فاخصاص بعضها بصفة ^{من}
 هذه يقتضي تخصيصه ولانه تعالى ملك هذه الامور انتهى ومعها ان
 بانه لو كان حادثا لكان الله تعالى محلا للحوادث وهو مع ^{الواجب}
 بان حقيقة الكلام هو الغير والامر والامر ^{الامر} ايضا لان الامر والنهي

خبرك

خبر عن ثبوت التراب والعقاب على الفعل والطلب والمجواب عن
 الاول بان المعقول هو الارادة او تصور الماد والمفروضه ان
 على الارادة والطلب الذي يثبتوه هو الارادة بعينها وليس هناك
 تزايد وديكم باطل لانه كما انه لا يريد منه الفعل قلنا لا يطلب
 وقوعه والصحيح ان السيد يأتي بصيغة الدالة على الطلب من
 غير طلب والاستدلال بالبيت وقول عمر ضعيف ^{المعنى} لوجود
 في الاخر من لانه متى اشاع تصور الكلام وعن الثاني انه لا يلزم
 من صحة الاتصاف وجوبه او وجوب الضد على ما سلف ^{الاستدلال}
 سلطنا لكن لانم نقص هذه بل الاولى ان يكون هو نقصا ^{حيث} فان
 الامر والهي والنجس الى غير ما هو معنى غير غير معقول ونقص
 عظيم وعن الثالث ان المختص هو الارادة وايضا ترد الافعال بين
 هذه الاحكام عند القائلين بالوجود والاعتبار ^{فيكم} يناقض منكم
 فان ترد الافعال بين الخطوط لا باحتساب التخصيص باحدهما يدل

معصية الاضاف باحدهما بعينه قبل ورود السمع المختص
 وذلك مناقض القول بان حاجته الوجوب والخطر مستفادة
 من السمع وكونه تعالى ملكا له الامر الذي لا يدل على حمل النزاع
 وقيام الحادث به انما يلزم لو قلنا بقيام الكلام الحادث بذاته
 ونحن لا نقول به انه فعله وكنت الامر انتهى خبرا باطل ولا
 دخله التصديق والتكذيب واستعمال العقول ايضا الخبر ليس
 بواحد لشركه من الخبر عنه والخبر به والنسبة تنتم من بدل
 على الصفة الوليدة التي هي للبدن واذا كان كذلك فالقول بان
 الامر انتهى خبرا كقولنا اخبارا عن ترتيب الثواب والعقاب على
 الفعل والترك ليس بشيء لان الدليل بالذات يظهر انه ليس
 بالعرض بالضرورة المسئلة الثانية في انه تعالى غني قال وهو
 غني لا حاجة له الى غيره والا لكان ناقصا منه يستفاد لكان
 اقول لما فرغ من البحث عن الصفات الثبوتية ^{شعر} من التلويح

ابتداء بكونه تعالى غنياً وهو قريب من الموضوع قد اتفق
 عليه لانه واجب التوكل على كل شيء منسوب اليه فلو احتاج الى الغير
 لكان ناقصاً مستقلاً الكلام من غير هو محال وليس بمشبهه لان
 ولان الشهوة مبدل الى المشتهى والتعاطي عبادته الطبعية تنقل
 ههنا ههنا عن على الطبع وهو قال عفا الله تعالى المسئلة الشا
 في نفي المعاني والاحوال قال اقول بالمعاني القدسية باطل لان العلم
 بتأخير العلم هذا فيلزم اثبات قدمه لا الى نهاية لها ولا ان علم
 فيه لم يعقل والا لم يكن عالماً بمرادى ولان قد يعاين الله تعالى
 باطل بالاجماع وايضا فلم يكون هذا ذاتا وذلك صفة اولى من
 عكسه والاعتقاد بسمه عالما ليس بشيء لان اصل اللغة لم يعلم
 معنى ذلك ونيته على اعتقادها واستفادتها امر لا يد على الذات
 من دليل العقلية لم تكن غير موجودة في الخارج بل في الوجود
 كاطولنا طويل والفعل الحكم يدل على انه عالم لا على ذلك العلم

قال اختلف المتأخر في ذلك فلا ينبغي ذهب اليه اصحابنا واكثر
 المعتزلة الى ان الله تعالى قاهر عالم حي للثابت عما مضى انه ذات متغيرة
 يجب معه صحة الفعل او بقاء الشيء او عدم استحقاقه القدر
 والعلم ولا يحتاج في ذلك الى ذلك غير ما يجب له ذلك بل لو
 لم يكن في الوجود الا الله تعالى لكان قاضيا على كل شيء وقالت
 الكلابية والاشعرية انه لا بد ان تقوم بذاته معق هو قاهر
 حتى يصح منه الاحكام فيوصف لاجله بانه حي وكذا في الامور
 والآخرة وغير ذلك وقال ابو هاشم واصحابه ان يوصف بغير
 الصفات لاجل اختصاص ذاته باحوال فيوصف بانه قاهر لا
 يختص بماله لو انما لم يصح منه الفعل يولف باو عالم لا يوصف
 بماله لولا انما يصح منه الاحكام وهكذا في كونه تعالى خيرا وموجبا
 وغنى بالمخالصة لوجه لا يوصف بالوجود ولا بالمعدم يستدل
 لهم ابو اسحق راجح بوجوه الاول ان القول بالمعاني يتلزم ان يقال

ما لا نهاية له والتالي به قطعاً على ما مر فالباقى مثله بيان ^{طية} ان العلم المتعلق بالعلوم ان المتعارف متعارف والعلوم ^{هية} المتعارفة غير متعارفة
 هي في بيان تغاير العلوم ان العلوم من شرط الطائفة ^{هية} ويجوز
 مطابقة شيء واحد لمتغايرين ولا نأخذ علم كونه الشيء على هذا
 الشيء ونفصل عن كونه عالماً بالآخر وذلك يدل على التباين ان
 ان ذلك المعنى ان حيزه في غير محمول وان حيزه في غيره مرجع
 حكمه اليه لا والله تعالى وان تجرد لم يخص به عقل دوننا ^{هية} ان
 ان اثبات قوام غير الذات بالاجسام الرابع لو كانت القدرة
 مثلاً ذات قد يظلم يكن صفة يولي من الذات ولا ذات ذاتا
 يولي من الصفة وهو باطل اختم الاشاعة بوجود العلم ان
 اهل اللغة سموه من لم يظلم يجب ان يثبت له صفة العلم والحق
 لا اعتبار في ذلك يقول اهل اللغة لان مثل هذه المعاني لا ^{هية}
 وانما يثبتون في وضع الفاظهم على ما يعتقدونه الثاني في

ان تمقل الذات ثم تستدل على كونه قادرا على غيره ^{من} ^{من}
الصفات فيحصل له الجدل الدليل علم لم يكن حاصلا اولا وذلك
يدل على المطابقة بين الذات وهذه الصفات فالجواب على الدليل
انما يدل على ان يوقف الذهن على اثبات شيء في الخارج لا يدل
على الذات هو قنوعه علم وغير ذلك فلا وذلك مثل الطولية
للطول فان طولية الجسم وصفة للجسم في الذهن ليس ^{في}
في الخارج الثالث ما ذكره ابن الياقوت في من الكلامين والتميز
ولم يرد ان الفعل المحكم يدل على ان الفاعل عالم

ولا يجوز ان يكون صفة ذات اذ لو كانت دلالة الفعل على ان
الفاعل غير عالم قادر او غير دلالة على صفة ترجع الى زيد
موجب ان لو يوجد ففعل العالم الظاهر لا علميا قائما ^{ان} لا
منتفى عنه صفات لم صفات الا بانتهاء ذاته ولما كان ذلك باطلا
لم يجوز ان يكون دلالة الفعل على ان الفاعل عالم قادر ^{لا} لا

دلالة على صفة ترجع الى نفسه فوجب ان يكون مدلول الفعل
 هو العلم والجهاب لم لا يدل على كون الفاعل عالماً
 قادر على الصفة ترجع الى ذاته ذكره فلهذا قيل عندنا
 يخرج العلم الفاعل عن كونه قادراً على الاستغناء عنه الا بتفاته
 فيستفاد من الفعل المحكم انما يدل على ان الفاعل ذات بين الامور ويصح
 منه الافعال المحككة عند متأخري علمائنا واما هذا اللهم كما قيل
 الرضى واتباعه فانه يدل على ذات مختصة بصفة كونه فاعل تلك
 الصفة صح منها الفعل المحكم وعلى كل التقديرين يقال ما ذكره في نقد
 لا نقول الفعل المحكم لا يدل على الذات الممثلة بل على ذات مخصوصة
 بين الامور وهي ذات موصوفة بعمل كونه فاعل تلك الصفة
 افعالا يفعل محككة وكلام اصحاب الاحوال معلوم البطلان و
 بالضرورة وقد اخرج نفاذ المعاني بوجه اخر فقالوا لو كان الله
 تعالى علماً لا يدل على ذاته لكان تعلقه بالمعلوم كخلق علومنا

فغيرهم تساوى العلمين فبشركا في القدم أو القدم مشتركة لا غير
باطل اعترض بعض المتأخرين بأنه لا يلزم من الاشتراك في
التعلق المساواة في الحقيقة ولو سلم معناهم اشتراكهم في القدم
والدور في كل في الوجود اجاب بعض المحققين بأن العلم اذا كان
نسبة بين معلوق الى معلوم فالنسب التي يكون للمعلوم واحد
يكون مماثلة ولا يندفع بقياسها على الوجود لان الوجود يقع
على وجوبه وعلى وجوده بالتشكيك فلا يوجب المساوات في
العلمة اما الامور المتماثلة فلا يجب اشتراكها في اللوازم العقل
لا يكفي في تماثل النسب تحله اتحاد المنسوب اليه فان علم زيد
وقن عمر اذا تعلقا بشئ واحد لا يستلزم ذلك تساويهما
لو سلم تماثلها معنا وجوب اشتراكهما في القدم والحديث
لانها ليسا لزمين بشئ فان القدم هو الوجود الذي له حقيقة
شئ والحديث هو الوجود المسبوق والوجود ليس له شئ

من الماهيات لزومها وإضافي حق الواجب تعالى فلا من حجية
 نفس حقيقته وإضافي حق غيره فلا من استفاد من الفاعل
 المسئلة العاشرة تنفي أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض
 قال وليس بجسم ولا جوهر ولا عرض والا كان حادثا للملك كونه
 ولم يصح أن يفعل الجسم ولهذا يبطل المعنى أيضا في القدرة
 واستعمال حرف الإجماع في إثبات معنى ونفي أقول وليس بجسم
 ولا جوهر ولا عرض والا كان حادثا للملك كونه ولم يصح أن يفعل
 الجسم ولهذا يبطل المعنى أيضا في القدرة واستعمال حرف الإجماع
 في إثبات معنى ونفي أقول في هذه المسئلة ثلثة مباحث
 الأول أنه ليس في هبت الإسماعية وأكثر العقلاء إلى أنه تعالى ليس
 بجسم وهذه هبت المشوية إلى أنه تعالى جسم قال بعضهم إن تع
 طويل عرض عميق قال لغزوت منهم أنه جسم لا كالأجسام وهذا
 غير محقق أن عنوانه طويل عرض عميق فهو المنهوب أقول

ودليل البطلان مشترك بينهما ومع ذلك فقولهم لا كالأجسام من
 وإن منها يكونه جسمانه قائم بذاته لا كالأجسام أي ليس بطويل
 رقيق عميق فهو مسلم إلا أنضم أطلقوا الجسم على القائم بذاته وهو
 غير صريح عليه فترجع المنازعة إلى اللفظ والدليل مما فوق الجسم
 عنه وجوه الأول أنه لو كان جسما لما انفك عن ألاكون الواحد
 فيكون عادتا وقد سلف تقريره في بيان الحدود والخلق أنه لو
 كان جسما لم يصح منه فعل الجسم والتالي باطل لأنه فاعلها
 على ما تقدم فالقدم مثله بيان الشرطية وجهان الأول أن
 الأجسام ما تله فلو صح منه فعل الجسم صح منها التالي باطل
 بالضرورة فالقدم مثله الثاني أن الجسم ما يفعل بصورته
 لأنه إنما يكون موجودا بالفعل قبل ما يفعل من حيث هو وجود
 والصورته إنما تفعل بمشاركة الوضع فإن النار لا تضيئ أي جسم
 التقبل بل ما قرب منها وما بعد إنما تفعل فيه بواسطة فعلها

في القريب والفاعل في المركب فاعل في جزئه ولا مشاركة بين
 الصورة واليولي في الوضع وهذا دليل لا وابل عما انه تعالى
 ليس بجسم مضاف الى غيره من الاول والثالث ان كل جسم
 مركب اما من الاجزاء التي لا تتجزى او من المادة والصورة وواجب
 الوجود ليس بمركب قال المصنف ولهذا يبطل المعاني ايضا في العقل
 واشارته الى الوجه الثاني وماراه ان الواحد من الماديات في حال
 بقدره لم يصح منه فعل الا مسلم لانه لما ان يفعل فخرع الى
 موكل او مباشر والاول باطل لان المختص لا يصح بالقدرة
 فان القوى الشد يد لا يمكن ان يفتتح في يدين المريض لضعف
 تحريكه او تسكينه الا بالاعتقاد الثاني باطل ايضا لاننا انما نفعل
 في محل قدرتنا فيلزم التداخل بولاق محل القدرة وهو انما يكون با
 بالاعتقاد الواقع في الجهات المختلفة والجهة الاولى هو قوله من
 اخرى ولا نالوا عقدا او قاتا طويلة لم نفعل جسم او الثالث باطل